

Distr.: General
7 September 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار الذي أبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29) وإلى رسالتي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن رصد الاتفاق (S/2004/667).

وتجدون طيه التقرير الثاني لفريق الرصد الثلاثي المنشأ في أكرا. وأرجو ممتنا أن تعرضوا هذه الرسالة ومرفقاتها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان



مرفق

تطبيق اتفاق أكرّا الثالث

التقرير الثاني لفريق الرصد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً باتفاق أكرّا الثالث الذي أنشأ فريق الرصد الثلاثي وطلب منه تقديم تقارير كل أسبوعين بشأن التقدم المحرز في تطبيق الاتفاق إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة.

ثانيا - عملية السلام - نظرة عامة

٢ - أبرز التقرير الأول التقدم الملموس في عملية السلام والمتمثل في استئناف عمل حكومة المصالحة الوطنية. وكانت "كلمة السر" آنذاك هو تعجيل وتيرة عمل الحكومة والإسراع به لتنشيط مهامها، بما في ذلك إتمام العمل المتعلق بتقديم جميع النصوص التشريعية ذات الصلة إلى الجمعية الوطنية على النحو المتوخى في اتفاق لينا - ماركوسي.

٣ - ومنذ التمام حكومة المصالحة الوطنية من جديد، شهدت هذه الفترة نقاشاً تراوح بين تفاسير متباينة لاتفاق أكرّا الثالث وآراء بشأن كيفية ضمان قدر من توافق الآراء بين القوى السياسية في تطبيقه. غير أن الإشارات الإيجابية ربما ظهرت في عدة تطورات، داخل الحكومة وخارجها، وتعلق بالرئيس، ورئيس الوزراء والوزراء والفاعلين السياسيين الآخرين وقوات الدفاع وقوات الأمن.

٤ - ولقد تم التركيز كثيراً على أعمال الجمعية الوطنية بشأن النصوص التشريعية المعروضة عليها. واتسمت هذه الأعمال - المتعلقة حتى الآن بنص تشريعي واحد فقط بشأن اللجنة الانتخابية المستقلة - بانقسامات سياسية حادة من شأنها أن تتفاقم وتسبب في مأزق. وأياً كانت غيوم الخلاف السياسي التي تلوح في الأفق، فإن في طيها نعمة قد تكون هي الزخم المتواصل الذي يتراكم ليعطي دفعة لعملية السلام. فالعسكريون، على لسان قوات الجيش الوطني الإيفواري والجناح المسلح للقوات الجديدة، ومن خلال تجديدهم للمشاورات حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد أظهروا عزمهم على إنهاء حالة القتال بين الفصائل العسكرية. وهذا ما ولد أملاً لدى رئيس اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، السيد ألان ريتشارد دونواهي، فأهاب بالفاعلين السياسيين الإيفواريين إلى الاقتداء بالجيش:

"عسى في ركاكم يجتمع الساسة لمراجعة طموحاتهم وإعادة تقييم جهم لبلدنا المشترك."

ثالثاً - التطورات في عملية السلام

حكومة المصالحة الوطنية

٥ - من البديهي أن يستجمع رئيس الوزراء قواه لتحمل كامل مسؤولياته بصفته رئيساً للحكومة. ففي مباحثات معه، لم يرتسم لدى الفريق انطباع بأن رئيس الوزراء يشعر بقيود تحد من السلطات المخولة له، رغم إعلان الماركوسيين في مجموعة السبعة أن نطاق هذه

السلطات لا يزال غير كاف. وما فتئ رئيس الوزراء يواصل مشاورات العمل التي يجريها مع الرئيس بشأن عمل الحكومة، رغم أن الرئيس أخذ إحازة قصيرة وأمر بعتلة للوزراء. ولدى عودتهم، يتعين على الوزراء أن يتناولوا خطة عمل ستستلزم إجراء مشاورات واجتماعات متزايدة لضمان التطبيق العاجل لاتفاق لينا - ماركوسي واتفاق أكرا الثالث، اللذين سيفضيان إلى نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوسيع نطاق سلطة الدولة وإعادة توحيد البلد وإجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥.

٦ - وفي اجتماعات مستقلة مع فريق الرصد، دعا الرئيس ورئيس الوزراء إلى الانسجام والتخلي بروح المسؤولية الجماعية داخل حكومة المصالحة الوطنية. واتخذوا تدابير لبناء الثقة داخل الحكومة. وشجع رئيس الوزراء المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات لا سيما مع القوات الجديدة. واجتمع الرئيس مرتين بغيوم سورو، الأمين العام للقوات الجديدة، حيث أكدوا معا على تجديد تعهدهما بالعمل بحسن نية من أجل تطبيق اتفاق أكرا الثالث.

٧ - وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفي خضم الإرادة السياسية الجديدة التي تحدد القوى السياسية في الحكومة، شرع رئيس الوزراء في زيارة رمزية لكوروغو في المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وأعد زيارته وزراء القوات الجديدة الذين سبقوه لترتيب استقبال لائق به. وشمل وفد رئيس الوزراء ووزراء في الحكومة من جميع القوى السياسية، بما فيها الجبهة الوطنية الإيفوارية. وحظي وفد رئيس الوزراء باستقبال حار لدى السكان دفعه إلى إعلان أنه يعتزم أن يقترح على الرئيس غباغبو عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ذلك المكان. ويتعين استيعاب الأهمية السياسية لزيارة رئيس الوزراء في إطار استراتيجية الحكومة الرامية إلى الشروع في توسيع نطاق سلطة الدولة تدريجياً ونشر إدارة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة في كل أنحاء البلد. وعلى هذا المنوال، سيتمكن السكان من أن يروا المنفعة التي يمكنهم أن يجلبوها من الوضع الجديد رغم التحفظات السياسية المعروفة لبعض الفاعلين السياسيين. وأبلغ رئيس الوزراء فريق الرصد بأنه منهمك حالياً على جمع الأموال، من خلال آلية لجنة مشتركة بين الوزارات، للشروع في برنامج حكومي لإحياء الإدارة العامة، والخدمات التعليمية والطبية في المناطق الشمالية والغربية من البلد الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وسيلتمس الدعم من الوكالات الإنمائية ووكالات المعونة الدولية ويتطلع إلى دعم القوات المخيدة في توفير الوقاية والأمن للموظفين وأماكن العمل والممتلكات في هذه العملية.

٨ - كما يقوم رئيس الوزراء بالنظر في تلك المظالم التي ترى أحزاب المعارضة أنها تعوق السير الفعال للإدارة. ويعالج في الوقت الراهن مسألة الحماية المحكمة وكذا المسائل الأخرى من قبيل سكن الوزراء المنتمين إلى القوات الجديدة. وفي هذا الصدد، التمسست القوات الجديدة المساعي الحميدة لفريق الرصد وطلبت تدخله. وأجرى الفريق مشاورات مع رئيس الوزراء وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأوضح رئيس الوزراء أنه ليس بالإمكان مواصلة تحمل تكلفة ترتيبات الطعام والسكن في فندق ريفيرا غولف لوزراء القوات الجديدة. فخلال السنة الماضية، استفحلت النفقات، مما أدى إلى تعاظم المتأخرات المستحقة للفندق. وعلى غرار سائر الوزراء في الحكومة، سيوفر لهم الإيواء الرسمي المناسب مع ضمان الحماية المحكمة من قوة عملية الأمم المتحدة. وهذه الترتيبات جارية على قدم وساق. وبخصوص المشاورات مع قائد قوة العملية، أبلغ الفريق بالترتيبات الأمنية التي وضعها والتي لا يزال من المتعين إتمامها، على النحو الموصى به في إطار اتفاق لينا - ماركوسي، بالنسبة لجميع وزراء الحكومة والقوى السياسية الموقعة على ذلك الاتفاق. غير أن ثمة في الوقت الراهن بعض جوانب القصور في قوام قوات الدرك فيما يتعلق بذلك البرنامج. وهذا ما سيتم تعزيزه بالحلول الوشيك للفرقة الطوغولية في منطقة أييدجان. وقد قدمت عملية الأمم المتحدة اقتراحات إلى مقر الأمم المتحدة ترمي إلى توفير اعتمادات إضافية في الميزانية

وقوات إضافية لمواجهة هذه الظروف الطارئة. وقد حدد رئيس الوزراء أجل شهرين (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) لحل هذه المسائل المتصلة بصميم التدابير الرامية إلى ضمان الأمن الشخصي وتعزيز مناخ الثقة المتبادلة بين القوى السياسية.

اللجنة الرباعية والتعاون بين الفصائل العسكرية والقوات المحايدة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٩ - وخلال الفترة الممتدة منذ استئناف الحوار داخل الحكومة، شهدت عملية السلام تطوراً رئيسياً هو عمل اللجنة الرباعية وآثاره الإيجابية على عملية السلام. فبمبادرة من قائد قوة عملية الأمم المتحدة، شرع قادة قوات الجيش الوطني الإفوارى، والجناح المسلح للقوات الجديدة وقوات ليكورن في اجتماعات أسبوعية مزدوجة للجنة الرباعية. ومن المقرر أن تؤيد الاجتماعات الأسبوعية للقادة أو تراجع التوصيات التي تضعها الاجتماعات الأسبوعية لهيئة الأركان. ويدعى رئيس اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمشاركة في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠ - ومن النتائج الإيجابية لهذه الاتصالات الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرباعية في رافيار، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تحت رئاسة قائد قوة عملية الأمم المتحدة. وحضرت الاجتماع قوات الجيش الوطني الإفوارى والجناح المسلح للقوات الجديدة، وعملية الأمم المتحدة، وقوات ليكورن، واللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واتخذت قرارات مهمة لتحسين الحالة الأمنية العامة بما يتيح حرية تنقل الأشخاص والسلع في البلد. ولهذه الغاية، ناقشت الاجتماعات شتى الإجراءات المزمع اتخاذها في مجال نشر شتى قوات الدفاع والقوات الأمنية وعملاتها، فضلاً عن الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعلن بلاغ رافيار: ^{١٤} تفكيك نقاط المراقبة باستثناء نقطتي مراقبة في مدخل ومخرج كل بلدة رئيسية في المحافظات والمحافظات الفرعية؛ ^{٢٤} وإزالة الأسلحة الثقيلة على مسافة متفق عليها من المنطقة الآمنة؛ ^{٣٤} وتنفيذ تدابير عملية للإعداد للشروع في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقرر البدء فيه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١١ - ولهذا المشاورات داخل اللجنة الرباعية آثار على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استناداً إلى الجدول الموقوت الذي وضعته لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واتفق عليه في إطار اتفاق أكرا الثالث (ترد في الضميمة ١ نسخة من الجدول الزمني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). وما فتئت اللجنة الرباعية تركز حتى الآن على الجزء الأول من الجدول الزمني (١-١ إلى ٤-١). وقد عقدت للتو الحلقة الدراسية المعنية بإعادة الإدماج والإعمار والإنعاش والتوطين (١-٤) في ياموسوكرو ونظمتها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من يوم الثلاثاء ٢٤ إلى يوم الجمعة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ونظراً للدعم الذي يلزم أن تقدمه القوات المحايدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن عملية الأمم المتحدة وقوات ليكورن قد عينا موظفي اتصال في مكتب اللجنة الوطنية لمواصلة الاتصالات والمشاورات وتنسيق العمليات ذات الصلة والمتوخاة في إطار البرنامج.

الجمعية الوطنية واعتماد النصوص التشريعية ذات الصلة

١٢ - وبناء على طلب رئيس الدولة، استدعت الجمعية الوطنية لعقد دورة استثنائية من ١١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد قام فريق الرصد باستقصاء لتقييم حالة تطبيق النصوص التشريعية والمراسيم المتوخاة في إطار اتفاق أكرا - ماركوسي واتفاق أكرا الثالث. وشرع الفريق في رسم جدول يوجز حالة هذه النصوص التشريعية. وترد في الضميمة ٢ نسخة من هذا الجدول. وقد وضعت الجمعية العامة الجدول الزمني لأعمالها بشأن هذه النصوص ويرد في الضميمة ٣ من هذا التقرير. وسيتبين أنه رغم أن اتفاق أكرا الثالث ينص في فقرته

٨ على أجل نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٤ لاعتماد هذه النصوص التشريعية، فإنه لا يبدو ممكناً التقيد بهذا الأجل وذلك لأن الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية لم تبدأ إلا في الأسبوع الثاني من شهر آب/أغسطس ولن تتم أعمالها قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

١٣ - وفي الفترة قيد الاستعراض في هذا التقرير، شرعت الجمعية الوطنية في المناقشات المتعلقة بقائمة النصوص التشريعية المتبقية والتي أعدها الحكومة وقدمتها. وترد في الجدول في الضميمة ٢ القائمة الكاملة التي تضم حوالي ستة عشر (١٦) نصاً تشريعياً وستة (٦) مراسيم. والجدير بالملاحظة أن نص التعديل المتعلق بالمادة ٣٥ من الدستور (معايير الأهلية) لم يقدم بعد إلى الجمعية الوطنية رغم اعتماد الحكومة له. ويعزى ذلك لكون المسألة لا تزال مصدر تخمين سياسي بشأن ما ينوي رئيس الدولة القيام به وفقاً للفقرة ٦ من اتفاق أكرا الثالث، التي تنص على أن "رئيس الجمهورية يمارس السلطات المخولة له بموجب الدستور لكي يطبق في أجل أقصاه نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الأحكام ... المتعلقة بالأهلية من برنامج حكومة المصالحة الوطنية المرفق باتفاق لينا - ماركوسي".

١٤ - وما فتئ فريق الرصد يتابع في الأسبوعين الأخيرين أعمال الجمعية الوطنية التي ركزت أساساً على تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة. وكانت ثمة خلافات حادة بين الفريقين البرلماني للجهة الوطنية الإيفوارية من جهة، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار وفريق التضامن من جهة أخرى. وكان الخلاف حول حصة التمثيل في اللجنة التي اقترحتها الحكومة لتحقيق المساواة في التمثيل بين جميع القوى السياسية العشر الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي. وكان اقتراح الحكومة تخصيص مقعدين لكل قوة سياسية استجابة لاتفاق لينا - ماركوسي (الفرع ثانياً، الفقرة ٢ (ب) من مرفقه) التي تدعو إلى "تمثيل الأحزاب المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة تمثيلاً أفضل في اللجنة المركزية للجنة الانتخابية، بما في ذلك تمثيلها كأعضاء في مكتب تلك اللجنة". فالجهة الوطنية الإيفوارية ترى أن منح ثلاث حركات مكونة للقوات الجديدة ستة مقاعد في اللجنة سيؤدي إلى احتلال غير ملائم في التمثيل لفائدة القوات الجديدة. ولذلك اقترحت أن تمنح كلها مقعدين باعتبارها حركة واحدة. وترغب الفرق البرلمانية الأخرى في التفاوض بشأن صيغة متفق عليها لتمثيل كل القوى السياسية المعنية. واحتد النقاش فائتخذ شكل خلاف حاد أدى إلى انسحاب الفرق البرلمانية لأحزاب المعارضة احتجاجاً على مبادرة الجهة الوطنية الإيفوارية إلى إجراء تصويت على المسألة. ومارس الرئيس غباغبو صلاحيته فعلى التماس التصويت في انتظار أن يطلب من الحكومة إيجاد مخرج لهذا المأزق.

١٥ - ولا يبشر هذا المأزق الحالي في الجمعية الوطنية بخير فيما يتعلق ببقية النصوص التشريعية التي ستنظر فيها الجمعية التي يحتمل أن تواجه انقسامات حادة في أعمالها. علاوة على ذلك، يتوقع أن تنتهي الجمعية الوطنية من اعتماد "كافة الإصلاحات القانونية المتوخاة في اتفاق لينا - ماركوسي وفقاً لنصه وروحه" وذلك في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على أبعد تقدير. فشبح الخلاف الذي قد يهيمن على مناقشة الجمعية الوطنية لأي حل لتعديل المادة ٣٥ من الدستور، قد بدأ يطغى على الساحة. غير أنه انطلاقاً من الجو العام السائد في الجمعية الوطنية، يبدو أن ثمة زحماً يتراكم للدفع بعجلة عملية السلام.

١٦ - ويعتزم فريق الرصد الدخول في مشاورات مع الفرق البرلمانية لاستكشاف إمكانية تشجيعه على اتخاذ موقف يسعى إلى تغليب اعتبارات عملية السلام الوطنية على الاعتبارات الحزبية. وسينسق فريق الرصد في هذه المهمة مساعيه الحميدة مع مساعي لجنة الرصد الكبرى المنشأة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي.

رابعاً - خلاصة

١٧ - لا يزال الجو السياسي العام في كوت ديفوار يعكس محاولات شتى الفاعلين السياسيين قياس المكاسب الحزبية التي يمكنهم أن يجنوها من عملية السلام. وقد يؤدي هذا الموقف إلى إحياء الصراعات والتناحرات مما قد ينال من الالتزام التام وغير المشروط باتفاق أكرا الثالث. ويتعين أن يدرك المجتمع الدولي هذا الاتجاه وأن يبذل مساعيه الحميدة لإقناع كافة الفاعلين السياسيين بتغليب المصلحة الوطنية على الميزة الحزبية، على غرار ما أكدته مرارا قمة أكرا الثالثة. وتعزيزا لهذا التوجه، من المستصوب أن يتشاور قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمن العام للأمم المتحدة مع الضامنين المعنويين الآخرين لاتفاق أكرا الثالث لمواصلة الاتصالات الشخصية مع القادة السياسيين الرئيسيين؛ أي الرئيس لوران غباغبو (الجبهة الوطنية الإيفوارية)، والسيد هنري كونان بيدى (الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار)، والسيد الحسن واتارا (تجمع الجمهوريين) والسيد غيوم سورو (القوات الجديدة)، لتشجيعهم على مواصلة خريطة الطريق نحو السلام والمصالحة الوطنية.

نيابة عن الفريق

(توقيع) راف أويتشو

(الرئيس)

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

الجدول الزمني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- ١ - آب/أغسطس ٢٠٠٤:
- ١-١ استئناف الاجتماعات الرباعية/خلية العمليات التقنية
 - ٢-١ توضيح بشأن وضع الأشخاص الـ ٤٠٠٠ المجندين بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢
 - ٣-١ إجراء مسح لتوقعات قدامى المقاتلين
 - ٤-١ حلقة دراسية بشأن العمليات الأربع: إعادة الإدماج والإعمار والتأهيل والتوطين التي أسفرت عن رسم خريطة الطريق (الأسبوع الماضي)
- ٢ - أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤:
- ١-٢ إعادة تأهيل كل مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج^(١) المتبقية.
 - المرحلة ١-٦ مناطق (الشرق والوسط والغرب)
 - المرحلة ٢-٣ مناطق (الجنوب والشمال)
 - ٢-٢ توظيف وتدريب موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة الإفوارية لشؤون اللاجئين والشركة الإفوارية للاتصالات السلوكية واللاسلكية (سيتيل) واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوى الأمن.
 - ٣-٢ توفر الأموال اللازمة لنزع السلاح والتسريح وشبكة الأمان الاجتماعي
 - ٤-٢ حملة توعية
 - ٥-٢ تحديد وسائل نقل المقاتلين من ثكنات الإيواء إلى مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

(أ) ملاحظة

- توجد ١٧ ثكنة إيواء و ١١ منطقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- سبق وأن تمت إعادة تأهيل منطقتين من مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (بواكي وياموسوكرو)
- الطاقة الاستيعابية لقدامى المقاتلين هي ٣٠٠ رجل/يوم/موقع.

- ٦-٢ تحديد و/أو إقرار ثكنات الإيواء
- ٧-٢ مسح لفرص إعادة الإدماج في مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- ٨-٢ اتفاق الوكالة الألمانية للتعاون التقني (تعاون ألماني عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتطوير مشاريع هادفة إلى إعادة إدماج ٤ ٠٠٠ من الشباب في الغرب (٢ ٥٠٠ في مناطق تسيطر عليها القوات الجديدة و ١ ٥٠٠ في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة (ميليشيات مسلحة)).
- ٣ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤:
- ١-٣ إنشاء لجنة للتسريح، تشمل الموقعين على خطة العمليات المشتركة
- ٢-٣ بدء إيواء القوات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
- ٤ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
- ١-٤ بدء المرحلة ١ (نزع السلاح)
- ٥ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
- ١-٥ بدء المرحلة ٢ من نزع السلاح
- ٢-٥ انتهاء عمليات نزع السلاح بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

الضميمة ٢

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

جدول مختصر:

حصيلة التقدّم في النصوص التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي

ألف - التشريع

النص التشريعي	اعتمدته الحكومة	قُدّم إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في لجنة الجمعية	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
(١) نص تشريعي بشأن تعديل المادة ٣٥ من الدستور	نعم	لا	لا	لا	لا
(٢) نص تشريعي بشأن قانون الجنسية في كوت ديفوار بصيغته المعدلة في القانون رقم ٧٢-٨٥٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	نعم	نعم ^(١)	لا	لا	لا
(٣) نص تشريعي بشأن نظام ملكية الأراضي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(٤) نص تشريعي بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(٥) نص تشريعي بشأن الإعلان عن الأصول الشخصية لرئيس الدولة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(٦) نص تشريعي بشأن التمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية	نعم	نعم	لا	لا	لا
(٧) نص تشريعي يصادق لرئيس الجمهورية بالمصادقة على البروتوكول الإضافي A/SPI/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة السابعة من البروتوكول الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(٨) نص تشريعي يصادق لرئيس الجمهورية بالمصادقة على البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90 المتصل بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستيطان) للبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان الموقع في بنجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠	نعم	نعم	نعم	لا	لا
(٩) نص تشريعي بشأن العفو العام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(١٠) نص تشريعي بشأن تحديد هوية الرعايا الأجانب وإقامتهم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(١١) نص تشريعي بشأن إنشاء وتنظيم وصلاحيات اللجنة الانتخابية المستقلة	نعم	نعم	لا	لا	لا
(١٢) نص تشريعي بشأن القانون العام للإذاعة والتلفزيون	لا	لا	لا	لا	لا
(١٣) نص تشريعي بشأن القانون العام للصحافة	لا	لا	لا	لا	لا
(١٤) نص تشريعي بشأن وضع أحزاب المعارضة	لا	لا	لا	لا	لا
(١٥) نص تشريعي بشأن الإعلان عن الأصول الشخصية للقادة السياسيين	لا	لا	لا	لا	لا

النص التشريعي	اعتمدته الحكومة	قُدِّم إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في لجنة الجمعية	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
١٦) نص تشريعي بشأن الإثراء الشخصي غير المشروع	لا	لا	لا	لا	لا

(أ) طلب رئيس الجمهورية من الجمعية الوطنية، في رسالة وجهها إليها، أن تشطب من جدول أعمالها مؤقتاً مشروع النص التشريعي المتعلق بقانون الجنسية.

باء - المراسيم

مشروع المرسوم	اعتمدته الحكومة
١) مرسوم بشأن إنشاء وتنظيم وصلاحيات اللجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٢) مرسوم بشأن حيازة بطاقة الهوية الوطنية وشكلها	نعم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٣) مرسوم بشأن تعديل المرسوم المتعلق بإنشاء المكتب الوطني لتحديد الهوية	نعم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٤) مرسوم بشأن تعيين رئيس اللجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٥) مرسوم بشأن تعيين الأمين العام للجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٦) مرسوم بشأن إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بوسائل الإعلام والأمانة الفنية لهذه اللجنة	نعم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية من ١١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤: النصوص الرئيسية التي سينظر فيها

- ١ - النص التشريعي المعدل للجنة الانتخابية المستقلة
 - أ - الأربعاء ١٨ والخميس ١٩ آب/أغسطس: جلسة اللجنة
 - ب - الأربعاء ١ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة
 - ج - الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي
- ٢ - النص التشريعي المتعلق بالتمويل العام للأحزاب السياسية
 - أ - الجمعة ٢٠ آب/أغسطس: جلسة اللجنة
 - ب - الأربعاء ١ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة
 - ج - الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي
- ٣ - النص التشريعي بشأن قانون الجنسية في كوت ديفوار
 - أ - الاثنين ٢٣ والثلاثاء ٢٤ آب/أغسطس: جلسة اللجنة
 - ب - الأربعاء ١ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة
 - ج - الأربعاء ٨ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي
- ٤ - النص التشريعي بشأن الإثراء الشخصي غير المشروع
 - أ - الاثنين ١٣ والثلاثاء ١٤ أيلول/سبتمبر: جلسة اللجنة
 - ب - الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة
 - ج - الاثنين ٢٧ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي
- ٥ - النص التشريعي بشأن النظام الذي يحكم الإذاعة والتلفزيون
 - أ - الأربعاء ١٥ إلى الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر: جلسة اللجنة
 - ب - الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة

ج - الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي

٦ - مشروع النص التشريعي بشأن قانون الصحافة

أ - الأربعاء ١٥ إلى الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر: جلسة اللجنة

ب - الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر: اعتماد تقرير اللجنة

ج - الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر: الجلسة العامة لاعتماد النص التشريعي